واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المملكة المغربية

عباس وداد*

الإرسال: 2021/04/06
القبول: 2022/03/04
النشر: 2022/05/09

ملخص :*برز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني كنتاج للعجز السياسي والاقتصادي لانتهاذج خيار العولمة، واليوم نجده احتل مكانة مرموقة في الاستراتيجيات الدولية كمدخل من مدخلات التنمية الإنسانية. ونظرا لتفاعلاته الايجابية مع محيطه واعتماده للمقاربات الناجحة عالميا، انتهج المغرب بدوره هذا المسلك، ووجه سياسته نحو الاهتمام بالشق الاجتماعي وكرس لذلك مجموعة برامج بهدف الوصول إلى تعزيز رفاهية المواطن من خلال التعامل مع المشكلات المزمنة التي تواجه الدولة، ومنها تطوير المناطق المحرومة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والحد من ارتفاع نسب البطالة، واحتواء ضغوط الفاعلين الاجتماعيين، بحيث يشكل هذا الاقتصاد الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج إلى جانب القطاع العمومي (الحكومي) والقطاع الخاص.*

الكلمات المفتاحية : الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات، التنمية، المملكة المغربية.

تصنيفJEL: **J5,51 ,54,O1.**

The Reality Of The Solidarity Economy In Morocco

Abstract:The concept of a social and solidarity economy emerged as a product of the political and economic deficits to pursue the choice of globalization, and today we find it occupying a prominent position in international strategies as an input to human development. In view of its positive interactions with its surroundings and its adoption of successful approaches globally.

Morocco adopted this approach, directed its policy towards attention to the social aspect and devoted to this a set of programs aimed at reaching to enhance the welfare of the citizen through dealing with chronic problems facing the state, including developing disadvantaged regions and increasing growth rates Economic, reducing high unemployment rates and containing the pressures of social actors, so that this economy is the third pillar on which a balanced and integrated economy should be based on the side of the public (government) and private sector.

* استاذ محاضر أ ،جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، widadabbes@yahoo.fr ،(المؤلف المرسل)

Keyword : Associations, Cooperatives, Synergies, Development, kingdom of Morocco.

JEL Classification, **J5**,**51** ,**54**,**O1**.

1.مقدمة

منحت العولمة للتنافسية الفردية والربح السريع صدارة الأولوية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى استفحال الفوارق الاجتماعية، وبروز مظاهر الفقر، والحرمان، والهشاشة. وأمام هذه الوضعية تم البحث عن الحل الذي يمكن من مواجهة هذه التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية الشاملة، وهنا اتجه الاهتمام بتطوير دور الاقتصاد التضامني لتمكين الفئات الهشة في المجتمع من سبل العيش الكريم.

يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وبين التطور الاقتصادي، ومن ثم التوفيق بين حيوية الاقتصاد، وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية. وبناء عليه، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص. وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة وتوفير ثروات هامة، مادية وغير مادية.

يمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعزيز إقامة توازن جيد على مستوى الاستثمارات، كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية، والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات، تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي.

عانى المجتمع المغربي من تفشي مظاهر الفقر والحرمان مع وجود شريحة كبيرة من المجتمع تعاني من الهشاشة (النساء والشباب) والبطالة، لذا عكف المغرب على تعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي، نظرا لإسهاماته الفعالة في التنمية، للحد من هذه المظاهر السلبية، حيث كان لنشاط الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي نتائج مهمة.

لذا سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على هذه التجربة الفتية التي بدأت تظهر نتائجها وهذا من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ماهو واقع الاقتصاد التضامني في المملكة المغربية ؟

للإجابة على هذا السؤال:

- تسعى المملكة المغربية لتطوير الاقتصاد التضامني والاجتماعي من خلال تسهيل وتشجيع المهتمين الولوج الى عالم (الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات) .
- يلقى الاقتصاد التضامني اهتمام ودعم من قبل الحكومة المغربية لما يحققه من مكاسب على صعيد خلق مناصب شغل وتطوير المناطق المعزولة، ....

ان الهدف الاساسي من هذا البحث هو توضيح مفهوم وأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كدعامة تنموية في ظل تراجع دور الدولة، والوقوف على الدور الذي يلعبه في المملكة المغربية في ظل انتشار البطالة، ومحدودية مناصب الشغل التي يتم استحداثها من قبل الدولة والقطاع الخاص، خاصة أنه لا يتطلب رأس مال كبير .

لاستكمال هذه الورقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بعد الاطلاع على جملة من المراجع التي تناولت الموضوع و الوقوف على الإحصاءات و تحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي في المملكة المغربية.

2. الإطار النظري للاقتصاد التضامني: عرفة البشرية الاقتصاد التضامني منذ القدم، حيث كان من الضروري التعاون والتآزر فيما بين أفراد المجتمع الواحد لضمان استمرارية العيش، وهو يسعى إلى إزالة الفوارق بين أفراد المجتمع الواحد عن طريق تعزيز قدرات الفئات المحرومة.

يعرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني: لقد وردت عدة تعريفات للاقتصاد الاجتماعي التضامني نذكر منها:

– ورد تعريفه في تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على أنه: "إنتاج السلع والخدمات في منظمات ومؤسسات تضع الأهداف الاجتماعية، وفي أحيان كثيرة الأهداف البيئية في مرتبة أعلى من الربح، وتشمل العلاقات التعاونية والترابطية وأشكال الإدارة الديمقراطية وتناصر قيم التضامن.")والاجتماعي، 2014، p. 11)

– تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:" هو الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح.")آسيا، 2014، (1 .p

– تعريف منظمة العمل الدولية: "يشير مصطلح الاقتصاد الاجتماعي إلى المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن.")الدولية، 2011، .p 2)

– الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي:" هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات هيكلية ومستقلة (جمعيات تعاونيات، تعاضديات)، تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيه حرا." (Conseil économique, 2015, p. 7)

– الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو نمط لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، يقوم على إنشاء مؤسسات للعمل الاقتصادي والاجتماعي في شتى مجالات النشاط الإنساني على أساس الانتظام الحر والإداري)تونس، 2018، .p .6)

يعرفه كل من (ط.زياني، م. بن بوزيان):" بأنه الطرق المترابطة والمتعددة لخلق الثروة وتجسيد التضامن والتي تقاوم قوة المنافسة الفردية والاستقلال".)بوزيان، 2006، (347 .p

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مفهوم يشير إلى المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع والخدمات في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .(Pascal gorge levard, 2013.)

ان هناك اتجاهًا في الأدبيات يشير إلى أن الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي هو "مجموع الأنشطة التجارية أو الحرفية والإنتاجية للموارد والخدمات، يزاولها أشخاص في إطار جمعيات، أو تعاونيات، أو تعاضديات، يتم تسييرها بنظام تشاركي بين أعضائها الذين لهم حرية الانخراط فيها من عدمه".

في حين يعرف اتجاه آخر الاقتصاد التضامني والاجتماعي باعتباره "مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة المجتمعية، وهى أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرًّا. كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها نماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية البشرية ومحاربة الإقصاء". (Conseil économique, 2015, p. 7)

يجمع الاقتصاد الاجتماعي أنشطة اقتصادية عديدة تهدف بالأساس إلى الاستجابة لحاجيات الشرائح الاجتماعية المحرومة والمهمشة قبل تحقيق الأرباح. وتتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية (التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء...) في مقاصدها.

تتميز مؤسسات الاقتصاد التضامني الاجتماعي بإعطاء الأولوية للأشخاص عوض إعطائها لرأس المال في عملية بناء القرار (صوت لكل عضو)، ولهذا يوصف تدبير هذه المؤسسات بكونه ديمقراطيا.

يقوم الاقتصاد التضامني على مجموعة من المبادئ الأساسية تم توضيحها في الجدول(1) الأتي:

الجدول 1: مبادئ الاقتصاد التضامني.

المبدأ	القيم
المشاركة	- الحكم الديمقراطي؛ - مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار؛ - المسؤولية المشتركة؛ - تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة؛ - المساواة في إبداء الرأي والتصويت.
التضامن والابتكار	- بديل "ابتكاري" عن النماذج الاقتصادية التقليدية؛ - من الاقتصاديات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا، ما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية؛ - الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.
المشاركة الطوعية والاستقلالية	- المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ - نهج الانطلاق من القاعدة: إنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية؛ - اقتصاد مستقل بطبيعته؛ - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال آليات اقتصاد السوق.
المصلحة العامة	- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم والتبادل؛ - المشاركة في المسؤوليات؛ - الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: «**الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**»، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد:04، 2014، ص: 02.

بناءا على ما ورد في الجدول 1 يرتكز الاقتصاد التضامني على أسس متكاملة تلخص في النقاط الآتي ذكرها:

- إعطاء الأولوية لتنمية الإنسان رأس المال البشري، ويكون الهدف تحقيق أفضل درجات المنفعة الاجتماعية؛
- تثمين قيمة العمل والتوزيع العادل للمنافع؛
- عدم قابلية الممتلكات وأدوات الإنتاج للتقسيم؛
- تطبيق مبادئ الاستقلالية والحكومة الرشيدة والمشاركة العادلة؛
- تواجد فعلي ونشيط على المستويين المحلي والقطاعي.

2.2 أهداف الاقتصاد التضامني: يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم.

يعد الاقتصاد التضامني دعامة ثالثة، إلى جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع.

إن الغرض من هذا النمط الاقتصادي هو تلبية احتياجات المجتمع وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، حيث يضع الإنسان في مركز التنمية أكثر من رأس المال المادي. علاوة على دور الاقتصاد الاجتماعي في تقوية المجتمعات المحلية في التفاوض، وإشراك المجتمعات المدنية في اتخاذ القرارات. كما أن الاقتصاد التضامني يستخدم كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميات النمو المدمج* الذي يضع في صلب اهتماماته جودة النمو الاقتصادي واستدامته وكذلك قدرته على توسيع دائرة الاستفادة لتشمل كافة شرائح المجتمع)المغربية، 2015، (p. 26، وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية.

كما يهدف الاقتصاد التضامني إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالفقر، وقلة فرص العمل المستقرة من خلال تيسير الوصول إلى التمويل، ومعلومات السوق وعناصر الإنتاج، والتكنولوجيا، وخدمات الدعم، والأسواق، للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات، وتحسين مستوى الدخل وضمان استمراره. (Ethen Meller, 2010, p. 4)

3.2 الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي: تتكوّن العناصر العاملة في مجال الاقتصاد التضامني من الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، وحتى المؤسسات الخيرية كما يمكن أن يضمّ بعض المؤسّسات الاقتصادية. إضافة إلى المقاولات الاجتماعية)رشيد أعنوز، محمد البقصي، 2013، (pp. 110-115.

1- التعاونيات(الزراعية، الاستهلاكية، العمالية،..): وهي عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل سوية في سبيل تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا.

ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد التضامني، وذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي (عدد مناصب الشغل).

2- التعاضديات (التأمين الصحي والاجتماعي): هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام -لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم- بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن، مداره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص.

ويتركز عمل التعاضديات أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الائتمانية.

3- الجمعيات: هي اتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح. وكان عملها تاريخيا يتركز بالأساس في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والأعمال الاجتماعية، إلا أن بعض الجمعيات التي رأت النور خلال العقود الأخيرة اختارت الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية المحلية خصوصا في الأرياف.

4- المقاولات الاجتماعية: وهي مقاولات تحصل على صفة "مقاولة اجتماعية" من الدولة إذا استوفت عدة شروط مثل التنصيص على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الأساسية، وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل أو التعليم أو بناء مساكن لفائدة العمال).

يوضح لنا الجدول(2)الآليات التشغيلية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي.

الجدول2: الآليات التشغيلية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي

	الجمعيات	التعاضديات	التعاونيات
الوظيفة	تقديم الخدمات لأعضائها و/أو المجتمع ككل	تقديم الخدمات للأعضاء و لمن يعولونهم من عائلاتهم	تقديم إعانات للأعضاء بشروط تضعها المجموعة.
أنواع المنتجات والامتيازات	السلع والخدمات غير التجارية، المجموعة تتمتع بهذه الخدمات بطرق مختلفة.	خدمات أساسية غير تجارية، يستفيد منها الأعضاء حسب الحاجة.	السلع والخدمات السوقية، يستفيد منها الأعضاء بما يتناسب مع إسهامهم.
الأعضاء	الأشخاص الطبعين والاعتباريين	الأشخاص الطبيعيين فقط	الأشخاص الطبعين والاعتباريين
توزيع السلطة	مبدأ صوت واحد لكل عضو.	مبدأ صوت واحد لكل عضو.	مبدأ صوت واحد لكل عضو.
المساهمة المالية	المساهمات والهبات، في حالة خروج أي عضو لا تسترد مساهماته.	اشتراكات دورية مستحقة، في حالة خروج أي عضو لا تسترد مساهماته.	شراء أسهم من رأس المال و/أو الاشتراكات الدورية، في حالة خروج أي عضو تسترد مساهماته.
توزيع العوائد	لا يتم توزيعها بل يعاد استثمارها لتحقيق أهداف اجتماعية.	لا يتم توزيع أي شيء ويمكن اعتماد المداخيل لتحسين الامتيازات	يتم خضم جزء لفائدة الأعضاء، والباقي يشكل احتياطي من أجل تحسين الخدمات وتطوير الأعمال.

Source : Jacques De fourny et Patrick Develtere :«**Origines et contours de l'économie sociale au nord et au sud**» , centre d'économie sociale, université de liege, Bruxelles, Belgique,1999, p :15.

تخضع أنشطة هذه المقاولات للتتبع والرقابة من طرف الهيئات المختصة داخل الدولة، من أجل التأكد من صبغتها التضامنية.

والرابط بين كل هذه المكونات هو قيم التضامن وإعطاء الأولوية للإنسان على رأس المال خدمة لمشروع جماعي له أهداف، ومنافع اجتماعية بالأساس.

أما عن المجالات التي ينشط فيها الاقتصاد الاجتماعي فهي متعددة جدا إذ تشمل التأمين (مثل التعاونيات) والصناعات التقليدية، والفلاحة، والمعالجة المستديمة للفضلات، وتشغيل المعوقين، وتوفير فرص الحصول على التعليم، والمحافظة على التراث الثقافي، إضافة إلى تمويل المشاريع الصغرى.

4.2 دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية المستدامة: يعتبر الاقتصاد التضامني أول بديل يتلاءم مع مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث يمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الإنمائي، وهو يشكل وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقر، حيث تمكن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل.)آسيا، 2014، (4-3 .pp

إن الغرض من هذا النمط الاقتصادي هو تلبية احتياجات المجتمع وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، حيث يضع الإنسان في مركز التنمية أكثر من رأس المال المادي. علاوة على دور الاقتصاد الاجتماعي في تقوية المجتمعات المحلية في التفاوض، وإشراك المجتمعات المدنية في اتخاذ القرارات (Frémeaux., 2012, p. 15).

كما يعالج الاقتصاد التضامني عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الأصول، وفرص العمل، والعمل المأجور، والمشاركة في صنع القرار، حيث تقع جميع هذه المجالات في صلب العدالة الاجتماعية.

يساهم الاقتصاد التضامني في تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية، وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فالاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية على سبيل المثال، يحقق الاستدامة، لأنها تقدم حلولا بديلة للمشاكل البيئية من خلال إقامة أنشطة إعادة التدوير، والطاقات المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع. ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية.

تشكل قضية العدالة بين الأجيال محورا أساسي للتنمية المستدامة، فمن خلال تركيز الاقتصاد التضامني الاجتماعي على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والابتكار في استخدام الموارد المتجددة فهو يعمل على الاستدامة البيئية والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

يوجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني أعدادا هائلة من العاملين والمزارعين من مختلف أنحاء العالم نحو التعاونيات الزراعية، خاصة في المناطق الريفية ما يؤدي إلى تنويع الإنتاج وتحسين نوعيته، وتأمين فرص عمل للعديد من الأفراد، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والنمو المنصف.

كما تعمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تقديم الخدمات الصحية، نظرا لقربها من المجتمعات التي تخدمها، من خلال التعاونيات الصحية والمؤسسات الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية وتؤثر على سياسات الصحة العامة من خلال المطالبة بخدمات صحية منصفة.

يشجع الاقتصاد الاجتماعي التضامني على إنشاء أدوات تمويل جديدة وابتكاريه وبديلة، تدعم مبادئ التضامن بالتمويل البالغ الصغر لتأمين تمويل مبادرات اقتصادية أطلقها السكان، وهذا بالاعتماد على التعاونيات المالية والمصارف المحلية.

يوضح الشكل (01) دور الاقتصاد الاجتماعي.

الشكل 1: دور الاقتصاد الاجتماعي في احداث التنمية

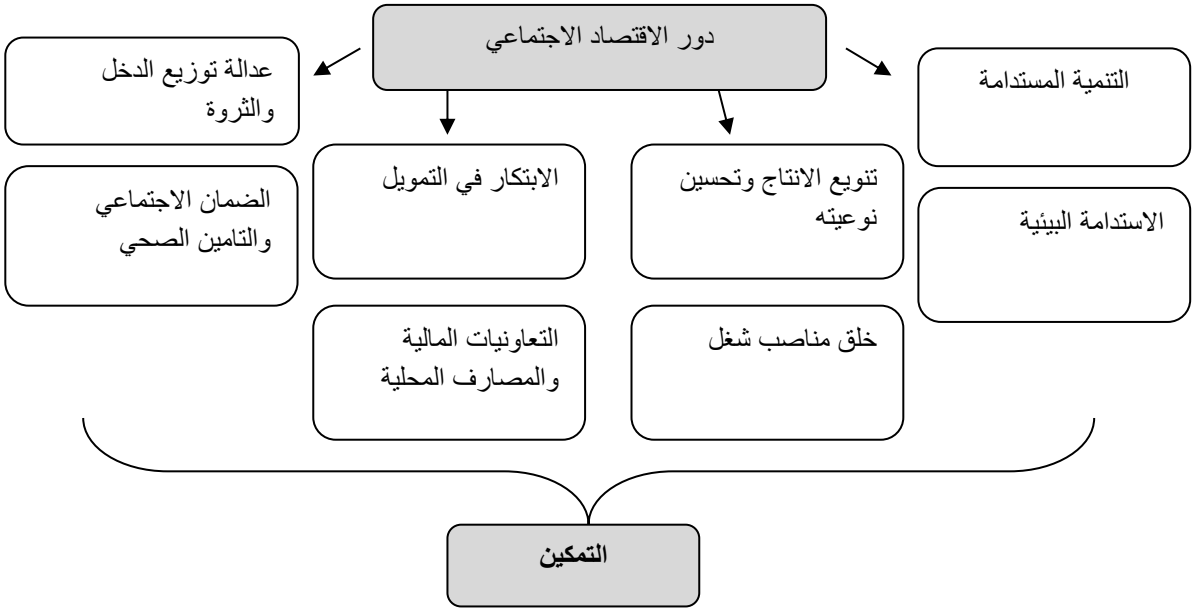

المصدر: من إعداد الباحثة

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي نظام يعمل على تحقيق أداء اقتصادي أمثل باستخدام آليات السوق، وذلك يتطلب استقرار اقتصادي ورعاية حقوق الملكية، ومن جهة أخرى توفير الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؛ حيث تقوم الدولة بتوجيه السوق نحو الأهداف الاجتماعية المرغوبة، وتحديد أدوار الفاعلين وسن القوانين والتشريعات والتحكم في حجم الإنفاق وترشيده، وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن محاربة الفقر والتهميش والإقصاء والبطالة.

3. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على المستوى الدولي، دورا هاما، على الصعيد الاقتصادي أو البشري. ففي أوروبا، يشغّل هذا الاقتصاد ما يقارب على 14,5 مليون شخص، أي حوالي 6,5 % من العمالة في بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي بعض البلدان، مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأكثر من 10 %من الناتج الداخلي الخام. وقد أظهرت هذه التجارب مجتمعة أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكن بعض هذه البلدان من التغلب على بعض الآثار السلبية التي خلفها اقتصاد السوق.

1.3 الفاعلون في مجال الاقتصاد الاجتماعي: لتفعيل نشاط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلزم تتضافر الجهود بين القطاع العام الناشط في هذا المجال والقطاع الخاص ومن أهم الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نجد:

1.1.3 الفاعلون الحكوميون:

تنزل أي سياسة عامة أو أي استراتيجية قطاعية للتنمية من خلال المؤسسات العمومية بخيرة مواردها البشرية والمادية وآلياتها استغلالها وهو الشأن للسياسة الاجتماعية للاقتصاد التضامني بالمغرب، إذ نجد أن الدولة على مدار عقدين من الزمن قامت بإحداث مجموعة المؤسسات العمومية والشبه عمومية ومن جملتها:

- وكالة التنمية الاجتماعية.
- ثلاثة وكالات للإنعاش وتنمية الأقاليم الاجتماعية والاقتصادية الجنوبية والشمالية والشرقية.
- إنشاء أقسام خاصة للعمل الاجتماعي بالأقاليم .

وضعت وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية استراتيجية عملها 2012-2016 المسماة أربعة-أربعة 4+4 (تتألف من أربعة محاور وأربعة دعائم لتنفيذها)؛ في المحور الاستراتيجي الرابع المسمى ''العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية '' توجد غاية أساسية وهي الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي يلخص التدخل في ثلاثة أشكال لذلك)المملكة المغربية، 2021(:

1- دعم البرامج والأنشطة المدرة للدخل؛

2 – دعم المقاولة النسائية؛

3- إعداد وتفعيل برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي .

أما وكالة التنمية الاجتماعية فكرست اهتمامها بتحفيز ودعم الأعمال والبرامج قصد تحسن ظروف عيش السكان الأكثر تهميشا بصفة مستدامة وبدورها تتدخل في برامج الأنشطة المدرة للدخل. محاربة الفقر والتهميش وذلك بدعم الفاعلين المحليين وتقوية قدراتهم وتنمية مجالهم وذلك تماشيا مع المسعى التشاركي والشراكة والقرب.

فيما يخص وكالات الإنعاش وتنمية الأقاليم (نلاحظ اختلاف بسيط في التسميات) فبالنسبة لأقاليم الشمال تأسست سنة 1996 ووكالة الجنوب سنة 2002 أما الوكالة الشرقية فأحدثت سنة 2006 وكلها تحت وصاية رئيس الحكومة، وللتذكير فقد أنشئت الوكالات لضمان تنمية وتأهيل المناطق والقيام بدراسات واقتراح استراتيجيات تنموية والبحث عن موارد مالية لتمويل وانجاز مشاريع ذات أثر مباشر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى محاربة السكن غير اللائق خاصة بالنسبة لوكالة الجنوب وتطوير مدن الصيد. للوكالات اهتمام مشترك من خلال دعم المشاريع الاجتماعية ومشاريع القرب.

- عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملحوظا على مستوى المملكة المغربية، خاصة بعد تزايد الاهتمام به دوليا، حيث تم تخصيص استراتيجية وطنية له تمحور نشاطها حول:
- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2020

الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية:

- تقوية وتنسيق جهود التدخل العمومي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء على المستوى الوطني أو الجهوي،
- تعزيز بروز اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال ومهيكل قادر بشكل كامل على لعب أدواره في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي،
- المساهمة في تنمية مجالية مندمجة مبنية على الاستغلال العقلاني وتثمين الثروات والمؤهلات المحلية،

- تحسين الرؤية والتواصل للتعريف بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بلغة الأرقام تطمح هذه الاستراتيجية إلى:

- تعزيز معدل انخراط الساكن النشيطين في التعاونيات وذلك برفع من هذا المعدل من **3.1%** إلى **7.5%** بحلول سنة 2020؛
- تعزيز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق فرص الشغل عن طريق زيادة عدد أجراء التعاونيات من 50 000 إلى 175 000 أجير بحلول سنة 2020؛
- تحسين مساهمة القطاع في خلق الثروة وزيادة حصته في الناتج الداخلي الخام من 1.6% إلى 3.9 % بحلول سنة 2020.

لتحقيق هذه الأهداف تتمحور هذه الاستراتيجية حول 7 محاور استراتيجية:

- تثمين وإنعاش منتوجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تسهيل ولوج منتوجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الأسواق؛
- تقوية وتنظيم الفاعلين في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- توفير المناخ الملائم لنمو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تشجيع المبادرات المحلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تحسين الجانب الاجتماعي لمهنيي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الحماية الاجتماعية – التغطية الصحية)؛
- تطوير آليات وأدوات التتبع والتقييم واليقظة الاستراتيجية والتواصل والشراكة.

.(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة، 2021)

قبل أن يتم مراجعتها وتعويضها باستراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة 2018-2028

استراتيجية وبرنامج عمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب 2018-2028-

أمام الطفرة النوعية التي أصبح يعرفها قطاع الاقتصاد الاجتماعي في المملكة المغربية، وفي إطار بحث الوزارة الدائم في تطوير وتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي تساير المتطلبات الحالية اضطرت الى مراجعة استراتيجيتها للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010- 2020، وإطلاق دراسة متعلقة بالاستراتيجية الجديدة وخطة عمل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق 2028 تبعا للمتطلبات التالية:

- على الرغم من الجهود الكبيرة والتنسيق والتشاور في إطار استراتيجية الوزارة لعام 2010 فإن نتائج هذه الاستراتيجية لا تزال دون الأهداف المرجوة، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في خلق الشغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني؛

- تميز السياق الوطني والدولي بانفتاح المغرب على شراكات دولية وشراكة جنوب-جنوب، والتقدم المحرز في هذا المجال بما في ذلك مشروع القانون إطار المتعلق بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي سيسمح بتحسين

هيكلة القطاع وقانون التعاونيات الذي يوفر قدرا كبيرا من المرونة والسهولة في إنشاء التعاونيات والإدارة والضرائب، وغيرها من برامج الدعم والترويج للتسويق والتدريب؛

- الاستفادة من الفرص الوطنية ومن خبرة الشراكات الدولية والأفريقية.

- الأهداف: ترمي هذه الاستراتيجية إلى:

اقتصاديا: زيادة وإظهار مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في خلق الثروة والشغل؛

اجتماعيا: تحسين نوعية الحياة وتحسين الوضعية الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، لا سيما من خلال ضمان تغطية اجتماعية؛

قانونا–مؤسساتيا: ضمان التماسك المؤسساتي والترابي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز السياسات العمومية المكرسة لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بيئيا: المشاركة في التسيير الجيد والمحافظة على الموارد الطبيعية؛

ثقافيا: إعادة إحياء ثقافة وقيم التضامن الاجتماعي وترسيخها وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها.

النتائج المتوخاة

- التوفر على استراتيجية مرجعية متكاملة لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الوطني،
- بلورة مخطط عمل على مدى العشر سنوات القادمة.
- وضع البرنامج التعاقدي للقطاع

كما لا ينبغي إغفال دور الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة التي تشرف اليوم على التأطير القانوني للاقتصاد الاجتماعي وذلك بالعمل على إنشاء مشروع قانون لهذا الغرض، إضافة إلى مؤسسات أخرى كصندوق الإيداع والتدبير الملتزم بإحداث مشاريع للاقتصاد التضامني والاجتماعي بالمغرب.

الفاعلون غير الحكوميين: موازاة مع التدخل الحكومي للدولة ومؤسساتها العمومية، تقوم التعاونيات والجمعيات بمجهودات كبيرة لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي سواء بشكل فردي أو بعقد شراكات مع جهات رسمية أو القطاع الخاص إضافة إلى الاعتماد على تمويلات جمعيات القروض الصغرى لتنفيذ العمليات السوسيو اقتصادية.

كما أن جمعيات القروض الصغرى مولت العديد من المشاريع ذات الأثر المباشر على المستفيدين خاصة النساء ومرجعية التدخل معا لم ذلك الاتفاقية الإطار المبرمة بين الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى والحكومة.

أما التعاونيات فهي بشكل خاص ومباشر تتألف من المستفيدين ولكون وضعيتها القانونية تسمح باقتسام الأرباح تشكل أهم شكل تنظيمي، على عكس الجمعيات وإذ يمنع على أعضاء المكتب تقسيم الأرباح فمهمتها تقتصر على الإشراف وتأطير المستفيدين أولا بتجميعهم وتنظيمهم وثانيا بتكوينهم للوصول إلى الاستقلال التام وإنجاح المشروع

2.4. حوصلة نشاط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: شهد قطاع الاقتصاد التضامني في المملكة المغربية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، تمكن من خلاله من تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني المغربي عن طريق:

1.2.4. التعاونيات: يشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي يوفرها أو من حيث مشاركته في التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، حيث يساهم بتوفير 1.5% من الدخل الوطني المغربي. (Conseil économique, 2015)

عرف القطاع التعاوني المغربي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة رغم بطء إجراءات التأسيس والصعوبات التي تواجهها التعاونيات في بداياتها. ويتضح هذا التطور من خلال الإحصائيات التي تثبت بأن عدد التعاونيات قد ارتفع من 4912 تعاونية سنة2005ليصل إلى 12.022 تعاونية سنة 2013، كما شهد عدد المنخرطين ارتفاعا هو الأخر حيث وصل سنة 2013 إلى 440.372 منخرط أي بزيادة قدرها 122.390 منخرط خلال 8 سنوات. شمل هذا التطور كلا من القطاعات التقليدية مثل الفلاحة والسكن والصناعة التقليدية والغابات والصيد البحري والنقل، كما شهد قطاع التعاونيات ولوج مجالات جديدة مثل الأعشاب العطرية والمواد الغذائية وأنشطة التدريب والتكوين والمحاسبة)التعاون، 2021(.

ما يميز القطاع التعاوني أن القطاع الفلاحي يستوعب حوالي ¾ من المنخرطين، ثم يليه قطاع السكن بنسبة 11.26%، ثم قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 6.56%، بينا تستوعب باقي القطاعات ما نسبته 8.6%.

لقد شهد فرع إنتاج زيت الأركان نموا ملحوظا، حيث لم يتجاوز عدد التعاونيات التي تنشط في هذا المجال 74 سنة 2005 لترتفع إلى 255 تعاونية سنة 2013، حيث احتل هذا النشاط المرتبة الرابعة، وشهد فرع المواد الغذائية نفس التطور. وتتمثل خصوصية هذه التعاونيات في أنها مكونة من النساء القرويات.

تأسس 302 من هذه التعاونيات التي تضم في عضويتها 3.430 منخرطا، على أيدي شباب مؤهل علميا، وكان هدفهم هو تنفيذ استحداث أنشطة مولدة للثروة والدخل، والعمالة الذاتية، ومن بين هذه التعاونيات هناك 102 تعاونية تعمل في مجال الزراعة: 70 في مجال التعليم والتدريب، 21 في الاحراج، 20 في الأعمال الحرفية، 15 في مجال النقل، 9 في مجال شركات النباتات الطبية والعطرية، فضلا عن 27 تعاونية تعمل في مجالات أخرى)كتابة الدولة المكلفة بالصناعة، 2021(.

بينما كان نصيب النساء من قطاع التعاونيات 1.756 تعاونية، تضم 31.833 منخرط، تتوزع على قطاعات النشاط التعاوني على النحو التالي:

- قطاع الصناعات التقليدية: 704 تعاونية، 11.274 منخرط؛
- قطاع الفلاحة: 612 تعاونية، 11.628 منخرط؛
- زيت الأركان:235 تعاونية، 6.438 منخرط؛
- والباقي موزع بين المواد الغذائية والنباتات الطبية والصيد ومحاربة الأمية.

يوفر قطاع التعاونيات ما يزيد عن 350 ألف منصب شغل تتراوح بين التشغيل الذاتي يضم 326 ألف منصب وبين 24.7 الف كأجراء، وتختلف درجة استيعاب التعاونيات لليد العاملة حسب النشاط الذي تمارسه فتعاونيات الحليب تستوعب ما يزيد عن 15000 منصب شغل، وعشرات الألاف من مناصب الشغل المؤقتة، وتحقق رقم أعمال يفوق 15 مليار درهم (Conseil économique, 2015, p. 55).

فاق عدد التعاونيات نهاية سنة 2018 ما مجموعه 20 ألف تعاونية، من ضمنها حوالي 2677 تعاونية نسائية، تهتم حوالي 67% من التعاونيات بأنشطة القطاع الفلاحي فيما تنشط 16% منها في الصناعة التقليدية و6% في مجال الإسكان، فيما تجاوز عدد المنخرطين في التعاونيات نصف مليون متعاون، 29% منهم نساء متعاونات، ويرجع السبب لارتفاع عدد التعاونيات إلى القانون 12-112 المتعلق بالتعاونيات حيز التنفيذ، حسب كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، حيث بلغت معدل الزيادة 3500 تعاونية سنويا، وتسليم 1100 شهادة مصادقة على التسمية شهريا)البرلمان المغربي، (بلا تاريخ(، (p. 9.

2.2.4. الجمعيات: بلغ عدد الجمعيات المعتمدة سنة 2015 ما يقارب 130000 جمعية على مستوى المملكة، دون معرفة الجمعيات التي أوقفت نشاطها، وعلى اعتبار أن الجمعيات التي لها صفة المنفعة العامة هي التي تدخل في تعداد الاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتي بلغ عددها ليضل إلى 217 جمعية نشطة سنة2016)المملكة المغربية، 2016، (p. 26، تنشط على عدة قطاعات يأتي على رأسها مجال التنمية والسكن بنسبة 35%، يليها ميدان التربية الثقافية والرياضية بنسبة 27%، وميدان الصحة والخدمات الاجتماعية بنسبة 18%، أما 20% المتبقية فتهم مجالات التعليم والبحث، والدفاع عن المهنة، وعن حقوق الإنسان والحقوق المدنية وحماية البيئة الجمعيات الدينية.

يعتبر النشاط الجمعوي قطاع واعد يوفر فرص الشغل لعدد مهم من الشباب. ترتكز البنية البشرية التي يشتمل عليها هذا النسيج على حوالي 15 مليون منخرط منهم 98.6 % من اللذين يقيمون أعمال خاصة، 3/1 منهم من فئة نساء، والجدير بالذكر أن 57.3%من الجمعيات تضم أقل من 100 منخرط. ويمكن التمييز بين ثلاثة فئات من حيث الموارد البشرية في القطاع الجمعوي وهم على التوالي:

أ. **المتطوعون**: 70% من الجمعيات تعتمد على خدمات المتطوعين، و20% فقط من هذه الجمعيات تتمكن من الاستمرار في عملها. 35.200 متطوع قدموا ما يقرب من 96 مليون ساعة عمل، وهو ما يعادل 56.524 منصب شغل دائم.

ب. **المستخدمون**: 31.4% من الجمعيات تعمل بمستخدمين مدفوعي الأجر؛27919 مستخدما دائم، و56524 منصب شغل مؤقت.

ت. **الموضوعون رهن الإشارة**: 2.4% من الجمعيات استفادت من خدمات 5582 شخصا موضوع رهن الإشارة.

ث. **جمعيات القروض الصغرى**: يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي نظرا لكونه:

- قطاع التمويل الوحيد الذي ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي؛

- أهمية النشاط الذي يزاوله وهو تمويل المشاريع الصغرى؛
- الفئات التي يستهدفها وهي الفئات المستضعفة في المجتمع؛
- حجم الأموال التي يتم تعبئتها ومناصب الشغل التي يخلقها.

بلغ عدد الجمعيات الناشطة في حقل التمويل المتناهي الصغر 13 جمعية، نجحت في خلق أزيد من 6000 منصب شغل في الشبكات الخاصة بها، وتدعم 4.5 مليون مشروع مولد للدخل والذي ينخرط إما في خيار خلق مناصب شغل جديدة أو المحافظة على العمل الموجود، استطاعت جمعيات القروض الصغرى، تعبئة قروض بلغ مجموعها أكثر من 40 مليار درهم. بمعدل استفادة سنوية لحوالي مليون شخص من الفئات التي تعجز عن الاستفادة من القروض البنكية، حيث تمثل نسبة النساء 55% من إجمالي المستفيدين، هذه الأنشطة التي تمكنت من خلق حوالي مليون منصب شغل.

3.2.4. التعاضديات: يتكون القطاع التعاضدي المغربي من حوالي خمسين مؤسسة توفر لمنخرطيها ولوجا مجانيا، أو ولوجا منخفض التكلفة إلى العلاجات، ومن ثم فقد طورت التعاضديات خبرة قوية في مجال تغطية مخاطر المرض وذلك بفضل شبكة موسعة من الأعمال الاجتماعية. ضمت التعاضديات نهاية سنة 2018 حوالي 3,1 مليون منخرط مقابل 0,3 مليون مستفيد. وبلغت التعويضات 6,1 مليار درهم. أما االشراكات المحصلة من قبلها فقد بلغت 1,2 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8,2 % مقارنة بسنة 2017 .ومن جهتها بلغت الأرصدة الاحتياطية المكونة من طرف التعاضديات 2,6 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,0 % مقارنة بسنة 2017.)المملكة المغربية، 2020، p. 34؛ المملكة المغربية، 2020(وتتوزع التعاضديات أساسا على النحو التالي:

أ. **تعاضديات الصحة**: تشكل ما نسبته 50% من إجمالي التعاضديات أي 25 % تعاضدية موزعة بالشكل الآتي)هيئة مراقبة، 2021(:

– تعاضديات في القطاع العمومي تتولى تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لحساب الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

- في القطاع الشبه عمومي؛
- في القطاع الخاص؛
- في القطاع الحر.

تسعى مختلف هذه التعاضديات إلى توفير خدمات علاجية لمنخرطيها في إطار التأمين الصحي الأساسي و/أو التكميلي، بالإضافة إلى تقديمها الإسعافات والتسبيقات عن العلاج، إن هذه التعاضديات تهدف إلى إحداث وتدبير خدمات في إطار الأعمال الاجتماعية المرتبطة بالصحة.

بلغ عدد المنخرطين في تعاضديات التغطية الصحية، حوالي 1.5 مليون شخص، بينما بلغ عدد المستفيدين من خدماتها 4.5 مليون شخص مع نهاية سنة 2012، وسجلت تعاضدية القطاع العام وحدها 1.194.200 عضو منهم 861.733 عضوا نشطا و332.467 متقاعدا)المملكة المغربية، 2016، (p. 64.

ب. **تعاضديات التأمين**: تشكل ما نسبته 6% من مجموع التعاضديات، تضم المجموعة التعاضدية المركزية المغربية للتأمينات والتعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين ما يقارب 70 ألف منخرط ولها شبكة توزيع وطنية تتوفر على أكثر من 28 مكتبا جهويا، وتوظف 300 شخص وهي موزعة كما يلي)هيئة مراقبة، 2021(:

- 11 تعاضدية أنشأها موظفو القطاع العام؛
- 7تخص مستخدمي القطاع شبه العام؛
- 5محدثة في القطاع الخاص ؛
- 5تغطي الأشخاص الذين يزاولون مهنا حرة.

ج. **مؤسسات التكافل**: تشكل ما نسبته 44% من التعاضديات في المملكة المغربية، يهم هذا النوع من شركات التأمين، مؤسسات الائتمان وذلك لضمان تسديد القروض البنكية الممنوحة في إطار الاستثمارات المهنية يتكون هذا القطاع من 22 مؤسسة موزعة على النحو التالي)المملكة المغربية، 2021(:

- شركة في قطاع الصناعة التقليدية، تضم 8.840 صانعا تقليديا؛
- شركات في قطاع النقل، تضم 8.979 مستغلا لسيارات النقل (سيارات الأجرة)؛
- شركات في قطاع الصيد، تضم675 صيادا؛
- شركتان في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضمان 517 مقاولا.

4. خلاصة:

يركز الاقتصاد التضامني على مشاركة المواطنين من خلال وحدات التضامن المجتمعية. ويرتكز على قيم جوهرية كالعمل التشاركي والتضامن، وإعطاء قيمة لرأس المال البشري بدلامن رأس المال المادي، وهو يهدف لمحاربة الإقصاء الاجتماعي والدفاع عن الهوية المشتركة للمجتمع.

يعتبر قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب قطاعا واعدا، إذ تساهم تنميته في محاربة الفقر، والإقصاء الاجتماعي، والمساهمة في استحداث مناصب شغل والحد من البطالة وتنظيم القطاع الغير الرسمي، ساهم الاقتصاد الاجتماعي في تحريك عجلة التنمية في المغرب عن طريق إسهامه في تنمية المناطق الريفية وإحياء بعض الأنشطة، وإعطاء فرصة لأصحاب المشاريع الصغيرة لتجسيدها على ارض الواقع عن طريق توفير صيغ تمويلية تتناسب مع وضعياتهم الائتمانية.

من خلال الطرح المقدم أعلاه خرجنا بالنتائج التالية والتي تثبت صحة الفرضيات المقدمة:

– الاقتصاد التضامني رافد من روافد التنمية، يفعل جانب مهم في المجتمع لخدمة الاقتصاد، في ظل عجز الدولة عن تلبية متطلبات المجتمع، وعجز النمو عن خلق مناصب شغل.

– يقوم الاقتصاد التضامني مجموعة من المبادئ أهمها التآزر المشاركة و العدل؛

ينقسم الفاعلون في الاقتصاد التضامني إلى قسمين أساسيين هما:

- الفاعلون الحكوميين: مثل وزارة الأسرة؛
- الفاعلون غير الحكوميين: الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات، المقاولات الاجتماعية،...

- يلعب الاقتصاد التضامني دور فعال في دفع عجلة التنمية من خلال دوره في تحريك النشاط الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالعديد من القطاعات الناشئة (الزيوت العطرية مثلا)، و هذا ما يجعله قطاع خلاق لمناصب الشغل؛
- اهتمت المملكة المغربية بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحاولت إعطاء دفعة له لتعزيز نشاطه و يبدو انها بدأت تجني ثماره و يتوضح هذا من خلال استعراضنا للنتائج التي حققها حيث:

تحتل الصدارة التعاونيات التي يرتكز نشاطها في القطاع الزراعي و الحرفي؛

يليها التشاط الجمعوي من خلال النشاط التطوعي؛

وبدرجة أقل التعاضديات التي ينحسر نشاطها في الجانب الصحي.

إلا أنه لا يزال يعاني من جملة من العراقيل والنقائص التي تحد من فعاليته ومنها:

يعاني النسيج التعاوني من نقص في الموارد المخصصة لدعم هيئات مصاحبة التعاونيات، كما يعاني من ضعف كفاءة المسيرين المنخرطين، ويواجه صعوبات الحصول على التمويل وانعدام التغطية الاجتماعية للمنخرطين.

رغم الأداء الذي يقدمه النشاط الجمعوي غير أنه يواجه مجموعة من الصعوبات التي تحد من تطوره، ومنها صعوبة الحصول على التمويل، وانعدام المقرات والتجهيزات، وصعوبة تعبئة المتطوعين والموارد البشرية المؤهلة.

قائمة المراجع:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2014. *الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية*، مكان غير معروف: الامم المتحدة.

مجلس المستشارين، البرلمان المغربي ، (بلا تاريخ). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب- من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية*، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية.

الطاهر زياني، محمد بن بوزيان ، 2006. اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر أية عقلانية. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت*.

منظمة العمل الدولية ، 2011. *الخروج من السمة غير المنظمة دور الاقتصاد الاجتماعي*، جوهنسبورغ: اسم غير معروف

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي, 2015 .النمو المدمج نحو مقاربة لمحاربة الفوارق الاجتماعية و المجالية .*مجلة المالية* ,

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي 2016. *وضع دينامية الحياة الجمعوية*، المملكة المغربية.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، 2014. *المسائل الناشئة: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ،البند 3(ج) جدول الأعمال المؤقت، متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون*، مكان غير معروف: الامم المتحدة.

مكتب العمل العربي، المركز العربي لإدارات العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية تونس ، 2018. *التقرير الختامي والتوصيات، ورشة عمل حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي*، مكان غير معروف: تونس.

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي،2020،، *التقرير السنوي 2019*،, المملكة المغربية,

مجلة المالية،2015. *لنمو المدمج نحو مقاربة لمحاربة الفوارق الاجتماعية و المجالية*، وزارة المالية، العدد:27.

رشيد أعنوز، محمد البقصي، 2013. *الاقتصاد الاجتماعي و التضامني واقع و افاق- دراسة حالة الوحدة السوسيو ترابية أغبالتافرات بجماعة إغزران*. المملكة المغربية.

محمد ازلماط، 2013،.*علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالديمقراطية لتحقيق التنمية المجتمعية*، إغزران ، المملكة المغربية.

ال تعاون، م. ت.، 2021. *توزيع مجموع التعاونيات وأعضائها حسب القطاعات*. [متصل]
Available at: http://odco.gov.ma/index.php

المملكة المغربية، و. ا. و. و. ا.، 2021. *موقع وزارة الاسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية*. [متصل]
Available at: www.social.gov.ma

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة، ا. و. ا.، 2021. *استراتيجية الاقتصاد التضامني*. [متصل]
Available at: https://www.artisanat.gov.ma/ar

هيئة مراقبة، ا. و. ا.، 2021. [متصل]
Available at: https://www.acaps.ma/ar/publications/statistiques-sectorielles

Conseil économique, s. e. e., 2015. *«Economiesocial et solidaire un levier pour une croissance inclusive», avis du Conseil économique, social et environnemental*, s.l.: Royaume du Maroc.

Ethen Meller, 2010. *solidarity economy key concepts and issues*, s.l.: centre for popular economics.

Frémeaux., p., 2012. *Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire? alternatives économiques*, s.l.: s.n.

jacques Defourny et Patrick Develtere,1999 : ***O**rigines et contours de l'économie sociale au nord et au sud* , centre d'économie sociale, université de liege, Bruxelles, Belgique

Pascal gorge levard, M. d. j. e. l. f., 2013.. *l'économie sociale et solidaire un atout pour la coopération décentralisé*, s.l.: agence française de développement région ILE de France.

* النمو المدمج هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع تدمجهم في الحياة الاقتصادية.